الملتقى العلمي الدولي الخامس حول:

دور البنوك الإسلامية في تعبئة الإدخارات النقدية في ظل الأزمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر واقع وأفاق.

بـــطاقـــــة مشـــاركـــــة

الاسم واللقب: جميل أحمد

الرتبة: أستاذ التعليم العالي

التخصص: إدارة أعمال

المؤسسة: جامعة البويرة

الهاتف: 0554.59.31.77

العنوان الالكتروني: djemilahmed@yahoo.fr

الاسم واللقب: حجار مرهون إيمان

الرتبة: طالبة دكتوراه"أستاذة مؤقتة"

التخصص: إدارة أعمال إستراتيجية

المؤسسة: جامعة البويرة

الهاتف: 0669.65.97.35

العنوان الالكتروني: hadjarimane7@gmail.com

عنوان المداخلة: البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية

ملخص:

إن ميلاد فكرة البنوك الإسلامية لم يكن بمحض الصدفة وإنما نتيجة لمجهودات ودراسات عديدة من فئة عايشت الاقتصاد وعايشته بكل أزماته، فأيقنت أنه لا سبيل للخروج من هذا الواقع إلا بإحداث تغيير جذري يرمي إلى إصلاحات أساسية تتغلغل في عمق المشاكل وتعالجها وخاصة المشاكل الاقتصادية من جذورها، وتفاديا للتعامل بالربا فرضت البنوك الإسلامية نفسها كبديل شرعي للبنوك التقليدية وجسدت بذلك نموذجا يقتدى به لفائدة المجتمعات الإسلامية ، فمن خلال الأهمية التي تكتسبها البنوك الإسلامية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في مختلف المجالات يأتي دور هذه الورقة البحثية لتحديد تلك الأهداف وخاصة المتعلقة بالجانب الاقتصادي نظرا لما يشهده اليوم من تغيرات.

Résumé

La naissance de l'idée des banques islamiques était pas un hasard mais le résultat des efforts et de nombreuses études de classe a vécu dans l'économie et coexistait avec toutes ses crises, Voiguent il n'y a pas moyen de sortir de ce fait, mais de changer fondamentalement destiné à des réformes fondamentales pénétrant dans la profondeur des problèmes et traités, en particulier les problèmes économiques à leurs racines, et d'éviter pour faire face à riba se banques islamiques imposées comme une alternative aux banques conventionnelles illégales et incarné un modèle pour le bénéfice des communautés musulmanes, il est par l'importance des

banques islamiques et les objectifs qui cherchent à atteindre dans différents domaines vient le rôle de ce document pour identifier les objectifs, en particulier sur le plan économique en raison du témoignage aujourd'hui les modifications .

مقدمة:

تعتبر البنوك الإسلامية إحدى أهم الانجازات في مجال النشاط الاقتصادي باعتبارها تسعى جاهدة إلى المساهمة في حل بعض المشكلات التي تعاني منها الدول الإسلامية، و تعتبر الفائدة التي تدفعها البنوك عن الودائع أو تأخذها عن القروض تدخل في حكم الربا و قد تم إنشاء أول بنك إسلامي في أوائل السبعينات و فرضت هذه البنوك واقعا جديدا على السوق المصرفية و جاء الإسلام لتنظيم الحياة الاجتماعية و الاقتصادية حيث شمل مختلف نواحي الحياة باعتباره نظام أو شريعة متكاملة و نخص بالذكر النظام الاقتصادي الإسلامي و استطاعت البنوك الإسلامية أن تطرح مفهوم جديد في التعاملات المصرفية و باعتبار فوائد القروض هي الركيزة الأساسية أو السبب الرئيسي الذي انطلقت منه نشاطات البنوك الإسلامية و التي نصت معظمها على حرمة التعامل بها و بالاعتماد على الأحكام الشرعية نشأت البنوك الإسلامية و حقيقة الرابط بين المجتمع الإسلامي و الاقتصاد جعلنا نقبل على دراسة هذا الموضوع من خلال الإشكالية الرئيسية:

ما هو الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في مجال دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم البنوك الإسلامية وما هي أهميتها؟
- ما مفهوم التنمية الاقتصادية؟
- ما هي الأهداف التي تحققها البنوك الإسلامية وما علاقتها بالتنمية الاقتصادية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الورقة البحثية إلى:

- تحديد مفهوم كل من البنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية؛
- تحديد أهداف البنوك الإسلامية ومختلف خصائصها وكذا مختلف أنواعها؛
- التعرف على أهداف التنمية الاقتصادية؛
- تحديد العلاقة بين البنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية انطلاقا من مجموعة العناصر التي تحققها البنوك الإسلامية في مجال التنمية مقارنة بالبنوك التجارية وكذا تحديد دور البنوك الإسلامية في التنمية من خلا الدور الذي تحققه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة التي تسعى الورقة البحثية الوصول إليها تم تحديد هيكل الدراسة على النحو التالي:

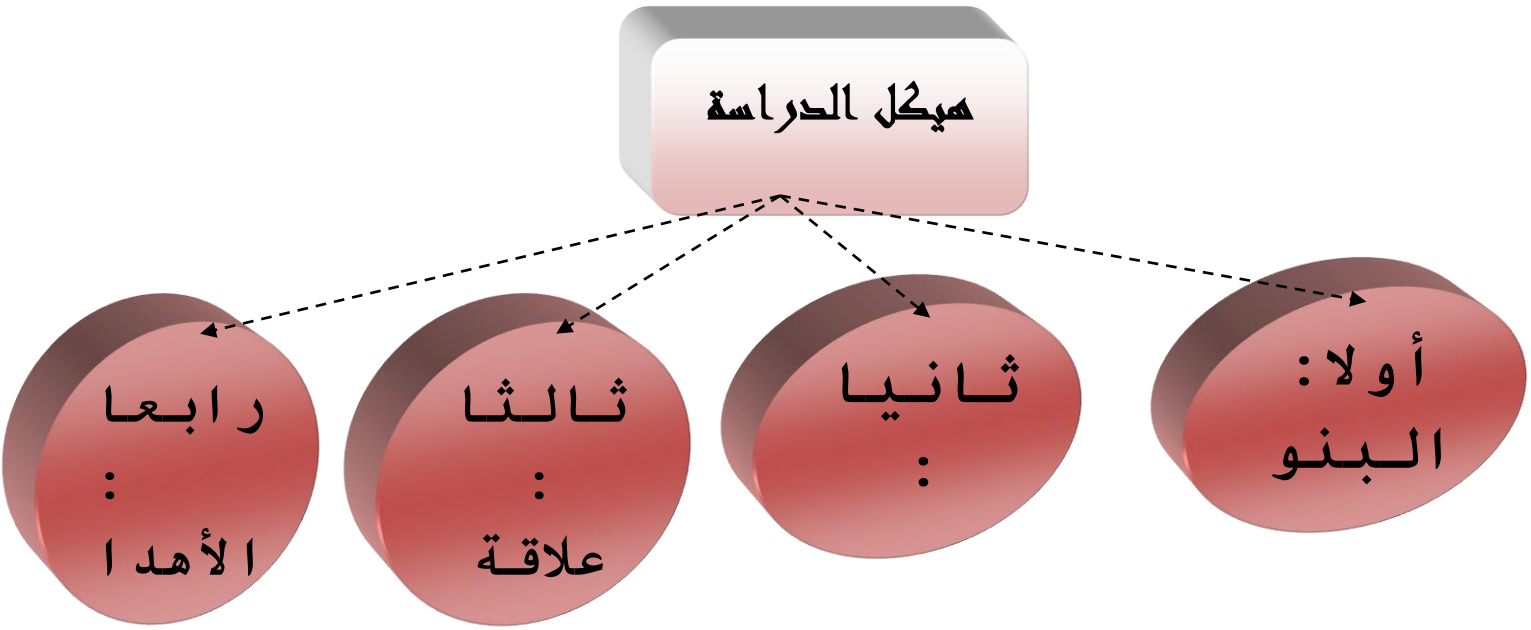

أولا: البنوك الإسلامية

لقد نشأت البنوك الإسلامية وتطورت عبر الزمن ونالت حظا وافرا من الاهتمام وتعددت التعاريف حسب وجهات نظر الاقتصاديين غير أنهم اشتركوا في أهدافها وخصائصها.

1-مفهوم البنوك الإسلامية:

تحظى البنوك الإسلامية بأهمية كبيرة في المجتمع الإسلامي بصفة خاصة، حيث من خلال الأهمية التي تكتسبها هذه الأخيرة وأثارها على المجتمع تعددت التعاريف حولها ويمكن تعريف البنوك الإسلامية على النحو التالي:

البنك الإسلامي عبارة عن:

- مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.[1]
- مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة بشكل يضمن نموها ويحقق التنمية الاقتصادية والتقدم للشعوب والمجتمعات الإسلامية.[2]

وعليه يمكن القول أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية نقدية تسعى إلى تعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، ملتزمة في ذلك بعدم التعامل بالربا ومحققة للتنمية الاقتصادية والرفاهية للمجتمع الإسلامي.

فمن خلال التعاريف يمكن القول أن ما يميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك أنها[3]

- جزء من تنظيم إسلامي عام؛
- بنك يلتزم بتعاليم الإسلام وتجسيد المبادئ الإسلامية.
- صفته العقيدة صفة شمولية بالضرورة ؛

– يقوم بتطبيق نظام مصرفي جديد يختلف عن غيره من النظم المصرفية، حيث أنه يلتزم بالأحكام التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات؛

– يعمل على إقامة مجتمع إسلامي عملي، وبذلك فإن تعميق الروح الدينية لدى الأفراد يعتبر جزءا من وظيفته.

حيث من خلال التعاريف المختلفة لمفهوم البنوك الإسلامية نجدها أنها تشترك في مجموعة من السمات يميزها الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: يوضح السمات المشتركة بين التعاريف المختلفة للبنوك الإسلامية

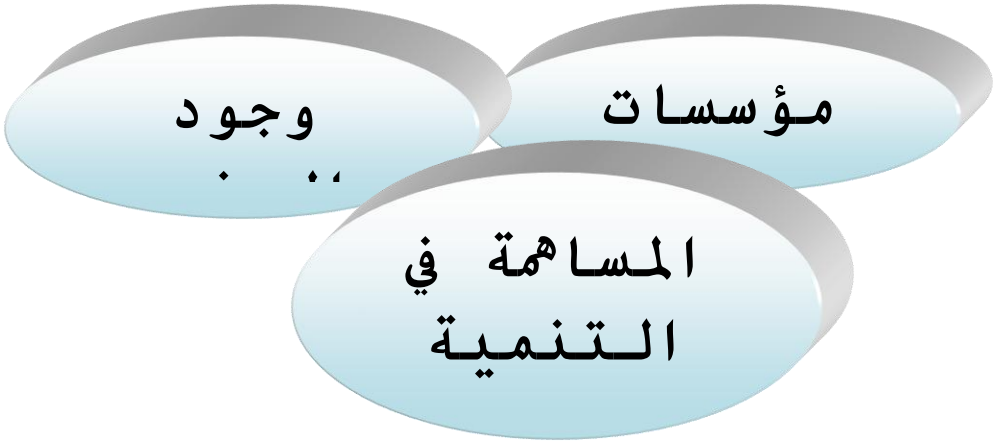

2- **أهداف البنوك الإسلامية:**

تحقق البنوك الإسلامية مجموعة من الأهداف تعود على المجتمع بالنفع وتتمثل مجمل هذه الأهداف في:[4]

✓تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد من خلال ترشيد سلوكيات الإنفاق عليهم وذلك من أجل تعبئة الموارد الفائضة الناتجة عن عدم استخدام هذه الأموال وعدم الانتفاع بها؛

✓توفير الجو الملائم لجذب رؤوس الأموال الإسلامية الجماعية بما يحقق الاستقلالية والتحرر من التبعية الخارجية التي تستنزف مواردها وتدمر اقتصادها؛

✓ استحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة وذلك بهدف جذب المزيد من الموارد وتوجيهها بحيث يجعلها أكثر قدرة على إشباع الحاجات والرغبات للعملاء، وتكيفها مع المتغيرات البيئية التي تشهدها بيئة الأعمال حاليا؛

✓تحقيق الربح نتيجة لممارستها لنشاطها ولكن في المقابل عدم إلحاق الضرر بأي طرف ذا صلة معها؛

✓تطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي باعتباره آلية للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وكذا نشر الوعي المصرفي الإسلامي؛

✓تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في إطار المعايير الشرعية، وتنمية عدالة متوازنة تركز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات وتحقيق النمو المتوازن والعادل لكافة المناطق وبالشكل

الذي يسمح بالاهتمام بالمناطق والقطاعات الأقل نموا ليتحقق لتلك المجتمعات أمنها الاقتصادي وخروجها من التبعية الاقتصادية.

3- خصائص البنوك الإسلامية:

للبنوك الإسلامية مجموعة من الخصائص استمدتها من تعدد التعاريف التي تدور حولها والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي[5]

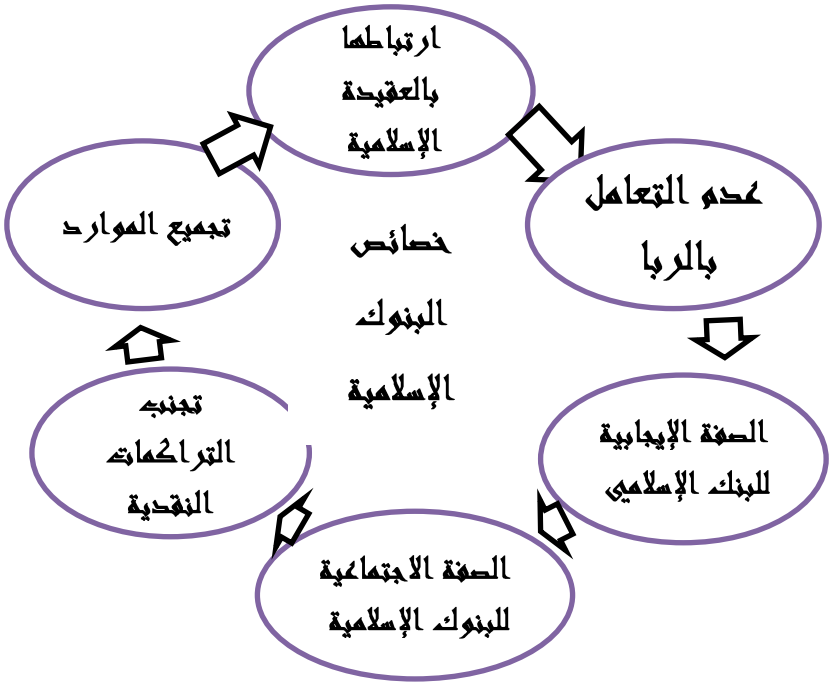

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الشكل يمكن القول أن البنك الإسلامي يحظى بمجموعة من الخصائص ميزته عن البنوك التجارية واستمدت خصائصها من التعاريف المتعددة لها والتي تم الاتفاق عليها لدى جميع الكتاب والمؤلفين.

4- أنواع البنوك الإسلامية:

يمكن تصور عدة أنواع للبنوك الإسلامية بحيث تنقسم لعدة أنواع وفق عدة معايير وهي:

❖ وفقا للنطاق الجغرافي:

ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه وفقا لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين التاليين:[6]

أ- بنوك إسلامية محلية النشاط

وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي بقيت نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.

ب–بنوك إسلامية دولية النشاط:

وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد خارج النطاق المحلي.

❖ **وفقا للمجال التوظيفي للبنك**

يمكن التفرقة بين عدة أنواع وفقا لهذا المجال إلى:[7]

أ– بنوك إسلامية صناعية:

وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخيارات الشرعية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار فهذا المجال شديد الأهمية.

ب–بنوك إسلامية زراعية:

وهي البنوك التي تغلب على توظيفها اتجاهها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام.

ت– بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية:

حيث تقوم على مبدأين مبدأ بنوك الادخار أو صناديق الادخار مهمتها جمع المدخرات ونطاق البنوك الاستثمارية أو الوجه الأخر من العملة يقوم هذا النطاق بإنشاء بنك استثماري.

❖ **وفقا لحجم النشاط:**يمكن التمييز بين:[8]

أ– بنوك إسلامية صغيرة الحجم:

وهي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط وتأخذ النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري وعدد عمالها محدود.

ب– بنوك إسلامية متوسطة الحجم:

وهي بنوك ذات فروع تنتشر على مستوى الدولة لتغطي عملائها الذين يرغبون في التعامل معها وتكون أكبر حجما في النشاط.

ت–بنوك إسلامية كبيرة الحجم:

تكون ذات حجم يؤثر على السوق النقدي والمصرفي المحلي والدولي ذات إمكانيات تؤهلها لتوجيه هذا السوق وتملك هذه البنوك فروع لها في أسواق المال والنقد الدولية.

❖ **وفقا للإستراتيجية المستخدمة** ويمكن التمييز بين:[9]

أ– بنوك إسلامية رائدة:

وهي بنوك تعتمد بالدرجة الأولى على إستراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبيق أحدث التكنولوجيا في مجال المعاملات المصرفية وتكون درجة المخاطرة لديها كبيرة وبالتالي تحقق أعلى معدلات النمو والربحية.

ب–بنوك إسلامية تقليدية:

تقوم هذه البنوك على فكرة تقليد البنوك الرائدة .

ت- بنوك إسلامية محدودة النشاط:

يعتمد هذا النوع من البنوك الإسلامية على إستراتجية التمكين ويتسم هذا النوع من البنوك بمبدأ الحيطة والحذر الشديد وعدم تحمله لدرجة مخاطرة كبيرة مهما كانت ربحيتها.

ويمكن تمثيل هذه الأنواع المختلفة وتبسيطها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: أنواع البنوك الإسلامية

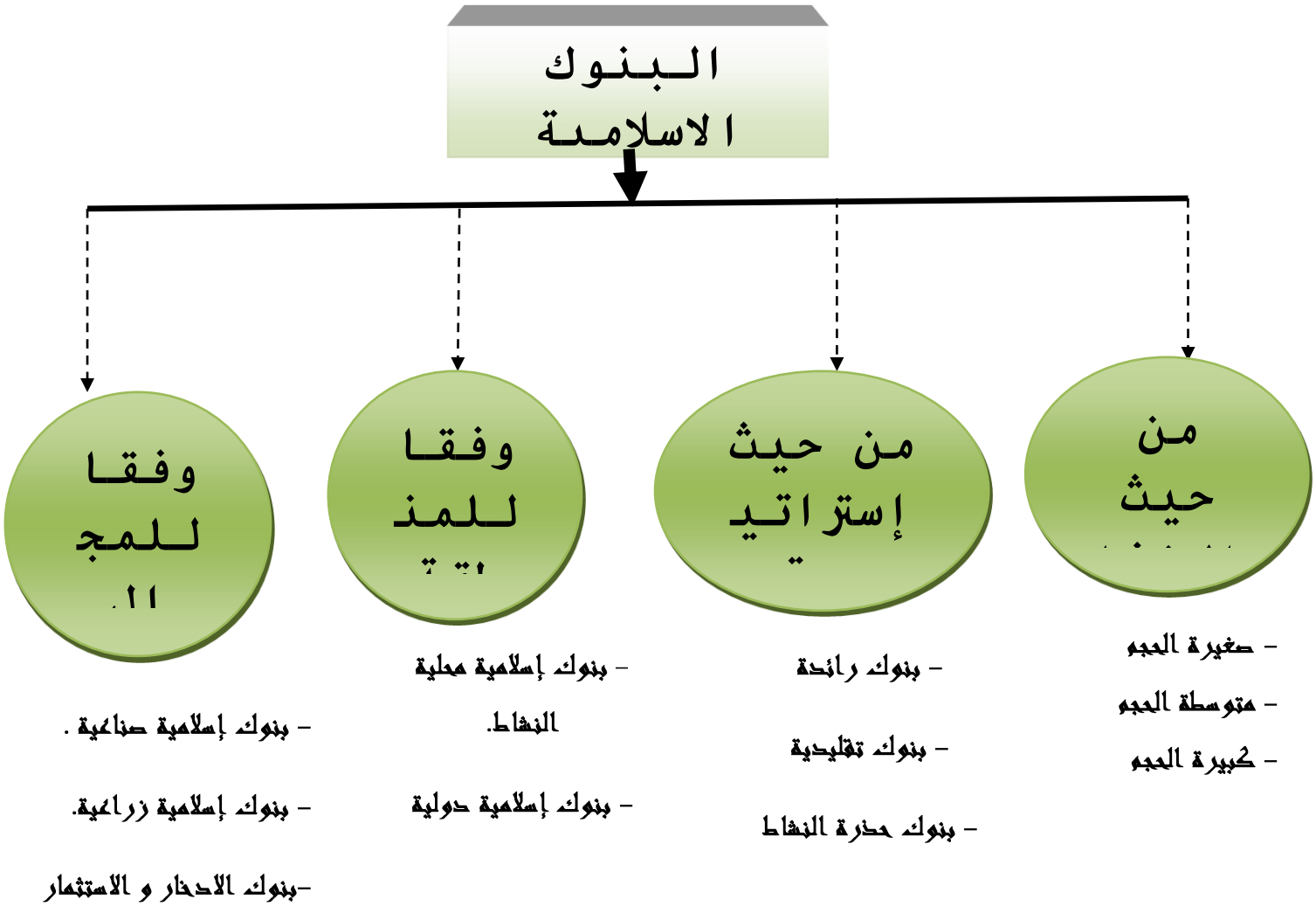

المصدر: من إعداد الباحثين.

ثانيا: التنمية الاقتصادية

تبدأ غالبية مؤلفات التنمية الاقتصادية بالتفرقة بين التنمية ومختلف المفاهيم المرتبطة بها وخاصة النمو ويجتهد كل اقتصادي إلى إضافة حول هذه الفروقات والتي يمكن تحديدها بعد تحديد معنى التنمية الاقتصادية.

- **التنمية لغة:** من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع أخر.[10]

1- التنمية الاقتصادية: هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية وتعرف بذلك على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من مرحلة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث

تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تتصرف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية كما تعد وسيلة لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد كما أن من مضامينها رفع إنتاجية الفروع الأخرى فيما يتعلق بالقطاع الزراعي والمواد الأولية.[11]

❖ **التفرقة بين مصطلح التنمية والمصطلحات الأخرى**[12]

❖ **النمو والتنمية**: النمو الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة أما التنمية فهي الزيادة السريعة التراكمية والدائمة خلال فترة زمنية .

❖ **التنمية والتغيير** : التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى الارتقاء والازدهار فقد يتغير الشيء للسالب أما التنمية هي التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

❖ **التنمية والتطور**: التطور يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر من خلال مراحل محددة وثابتة في مسلك يتدرج إلى أبسط الأشكال إلى أعقدها.

❖ **التنمية والتقدم**: مصطلح التقدم يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية.

1-أهداف التنمية الاقتصادية:

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف يوضحها الشكل الموالي:[13]

الشكل رقم04: أهداف التنمية الاقتصادية

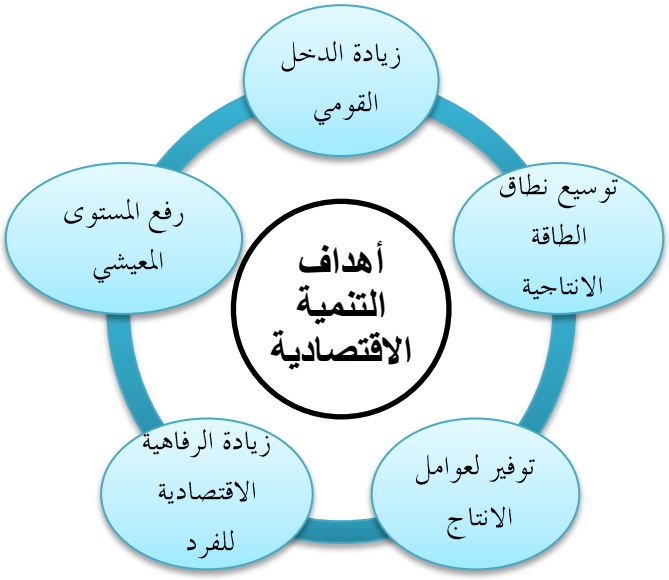

المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: علاقة البنوك الإسلامية بالتنمية الاقتصادية وذلك من خلال العناصر الداعمة للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية.

إمكانيات البنوك الإسلامية للمساهمة في التنمية من خلال تحقيق أربعة عناصر هي لصالح البنوك الإسلامية وقدرتها على الإسهام الفاعل في التنمية وهذه العناصر هي:

- ✓ البنوك الإسلامية من حيث أنها تتعامل بالمشاركة أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار.
- ✓ أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- ✓ توزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية وتسهم بدور مباشر في توزيع الدخل القومي على نحو عادل خلال عملية التنمية ونجد أن قضية التنمية وعدالتها لا تبالي بها البنوك التجارية على عكس البنوك الإسلامية؛
- ✓ تشجيع السلوك الإيجابي الدافع لعملية التنمية على عكس المؤسسة المصرفية الربوية.

1- العنصر الأول: البنوك الإسلامية من حيث أنها تتعامل بالمشاركة أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار.

تجدر الإشارة على أن الأبحاث الاقتصادية التي أثبتت تعتبر سعر الفائدة لا يؤثر في الحجم الكلي للمدخرات ولقد عقب البعض عن نتائج هذه الأبحاث في التفرقة بين سعر الفائدة النقدي والحقيقي والقول أن الثاني هو لفاعل في حجم المدخرات، ولكن مجموعة الأبحاث الاقتصادية التي تمت لاختيار العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والادخار في البلدان النامية أثبتت أن هناك علاقة ضعيفة وغير معنوية في معظم الحالات أما بالنسبة للمؤسسة المصرفية الإسلامية فإن آلية المشاركة التي تعمل بها تعني أنها ليست مؤسسة وسيطية بين المدخرين كفريق مستقل والمستثمرين كفريق أخر كما هو الحال في البنوك التجارية، وإنما هي مؤسسة وسيطية بين أصحاب المدخرات الذين يريدون استثمار أموالهم بالمشاركة ورجال الأعمال الذين يريدون تمويلا للمشروعات الاستثمارية على هذا الأساس وبينما ينتظر المدخرون في البنوك التجارية فائدة على أموالهم فإن المدخرين المستثمرين ينتظرون عائدا من أموالهم نتيجة استثمارها والعائد على الاستثمار ربح يتحدد مقداره تبعا لنجاح المشروع الاستثماري، ومن ثم فهو دخل يرتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الإنتاجي وهناك احتمالات تحيط بهذا العائد وقد يكون مرتفعا أو منخفضا ومن المنطقي أنه أي شخص يريد استثمار مدخراته سوف يجد حافزا أكبر كلما توقع ربحا أكبر وهذا الأمر لا يتحقق في إطار نظام الفائدة حيث أن هناك قيودا عديدة على ارتفاع سعر الفائدة في السوق المصرفية قيودا يضعها البنك المركزي لأهداف اقتصادية كلية وقيودا تمارسها البنوك نفسها لأغراض السياسات الائتمانية والمقدرة الوفائية ومن هنا فإن معدلات الربحية في إطار آليات المشاركة تتغير بمرونة أكبر بكثير من أسعار الفائدة في إطار آليات التمويل بالدين وبالتالي فإنها أكثر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار، نجد كذلك في إطار البنوك الإسلامية أحد الوسائل المعتمدة لجمع المدخرات لأجل الاستثمار ويتم

في إطار شهادات إيداع يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية وتحصل في نهاية كل عام على نصيب مما يتحقق من أرباح نتيجة استثمار أرصدتها في أنشطة إنتاجية حقيقية فهل تمتلك البنوك التي تعمل بهذه الفائدة هذه المقدرة؟

وبالإضافة إلى ما سبق فقد أثبتت التجربة الفعلية للبنوك الإسلامية اهتماما وقدرة على تعبئة المدخرات الصغيرة جدا مقارنة بالبنوك التجارية.

2- العنصر الثاني:البنوك الإسلامية أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن آليات المشاركة لا تواجه كل الصعوبات لا تؤدي إلى المشكلات ولكنها تستلزم شرطا أساسيا وهو أن يعود الناس إلى الحق الذي بينه الإسلام وأن لا يطالبوا بعوائد على رؤوس أموالهم بينما يرفضون تحمل مخاطرة استخدامها في النشاط الإنتاجي، إن العملاء الذين يودعون أموالهم لأجل الاستثمار بالمشاركة يستطيعون أن يحصلوا على أكبر عائد بالاتفاق مع من يقومون بتنفيذ المشروعات الاستثمارية من خلال البنك الإسلامي فليس هناك تناقضات متشابهة لنظام الفائدة أما حينما تكون معدلات الأرباح المتوقعة منخفضة من بعض المشروعات فإن أصحاب الودائع الاستثمارية يمكن أن يمتنعوا عن تمويل هذه المشروعات أو يقبلوا إن لم يكن لديهم بدائل أفضل من هذه المعدلات في أنشطة أخرى.

وهكذا فإن هناك تلقائية ودرجة عالية من المرونة في توزيع الموارد التمويلية من خلال البنوك الإسلامية وذلك بسبب الاعتماد على آليات المشاركة.

3- العنصر الثالث: توزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية وتسهم بدور مباشر في توزيع الدخل القومي على نحو عادل خلال عملية التنمية ونجد أن قضية التنمية وعدالتها لا تبالي بها البنوك التجارية على عكس البنوك الإسلامية.

فإنه لا يخفى على أحد الأهمية المتزايدة التي أصبح التمويل المصرفي يحتلها بين أنواع التمويل المختلفة، كما لا يخفى على أنه من يحصل على التمويل يحصل أيضا على فرصة لزيادة دخله والعكس صحيح، ومن هنا نستطيع تقدير التأثير الهائل الذي يمكن يحدثه التوزيع غير العادل للتمويل المصرفي على هيكل توزيع الدخل القومي في أي مجتمع ولقد تبين من تجارب التمويل المصرفي أن كبار العملاء سواء كانت شركات كبيرة أو غيرها هم من يحصلون على النسبة العظمى من التمويل المصرفي وهكذا تتاح لهم فرصة الحصول على الشريحة الكبرى من الدخل فيزدادون حجما في المجتمع فتزداد قدرتهم على الحصول على التمويل والدخل وهكذا لو قلنا أن كبار العملاء هم الأكثر كفاءة دائما لما كان هناك الضرر من حصولهم على النسبة الأكبر من الموارد التمويلية والشريحة الأكبر من الدخل.

ومن جهة أخرى فإن نظام التمويل بالمشاركة يبغي أن يمارس من خلال نظام مصرفي إسلامي لا يعتمد على الملاءة المالية لأصحاب المشروعات الاستثمارية وإن جاز أخذ هذه بعين الاعتبار وإنما يعتمد أساسا على جدوى المشروع الاقتصادي والثقة في جدية صاحبه وخبرته.

ومن هناك فإن البنوك الإسلامية تفتح بابا جديدا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاءة المالية فقط، ومن ثم فهي تفتح طريقا لتوزيع أفضل للدخل القومي وهذا أمر ضروري وفي غاية الأهمية لعدالة التنمية الاقتصادية، نعم إن التنمية الاقتصادية قد تتحقق في بعض الحالات فيما تقاس بمعدلات النمو الدخل القومي أو بمتوسط الدخل للفرد لكن حين تأتي للتوزيع الفعلي للدخل القومي نجد أن متوسط الدخل الفردي لفئة كبيرة من السكان لم يرتفع وربما قد انخفض بسبب سوء توزيع الدخل.

4- تشجيع السلوك الإيجابي الدافع لعملية التنمية على عكس المؤسسة المصرفية الربوية.

لقد ثبت أن نظام الفائدة يلعب دورا رئيسيا في تشجيع السلوك السلبي، ومن ثم في توزيع الدخل على نحو غير عادل بين الكسالى أو السلبيين من جهة أخرى، وأولئك الذين يعملون ويواجهون مخاطر ومتاعب النشاط الإنتاجي، لقد تسبب نظام الفائدة منذ إقراره بصفة قانونية في نهاية العصور الوسطى في أوربا نمو أعداد تلك الفئة الخاملة من الناس التي تعيش على اكتساب دخل من تأجير نقودها دون أن تتكلف مشقة القيام بأعمال منتجة وهكذا يتم توزيع دخل الأعمال الإنتاجية بشكل يبتعد عن العدالة والكفاءة بين من يملكون فوائض نقدية سواء من مدخرات أو ثروات موروثة أو مكتسبة بطرق قانونية أو غير قانونية ومن يعملون وينتجون ويهمون في زيادة الثروات الحقيقية للمجتمع وهذا ما يرفضه الإسلام وهذا ما يرفضه النظام المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة.

وبذلك يمكن القول أن:

البنك الإسلامي ضرورة ماسة لتصحيح الأوضاع وقيام البنوك الإسلامية واعتمادها على المشاركة لا يعني فقط إسهاما ايجابيا في تحقيق عدالة توزيع الدخل بين ما يملكون فوائض نقدية قابلة للاستثمار ومن يستثمرونها وإنما أيضا في تنمية السلوك الايجابي للأفراد الذي يلزم حتما لتنمية اقتصادية صحيحة ، ذلك لأن المشاركة حينما تؤخذ بحقها يعني أن اثنان يفكران معا في القرار ويتحملان معا مسؤولية ، وليس واحد فقط من يفكر ويتحمل المسؤولية، أو بعبارة أخرى المشاركة تدفع الجميع للمساهمة في النشاط الاقتصادي وذلك مقابل آليات النظام الربوي الذي يقبل الغياب الكامل بالنسبة للأفراد في المجتمع لا لشيء إلا أنهم ادخروا أموالا أو ورثوا ثروة من الغير وأن أحد الدراسات والتقارير التي صدرت عن لجنة بريطانية أن زيادة عدد نسبة الشركاء النائمين **Sleeping Partner** يمثل أحد العوامل الخطيرة في الحد من النمو الاقتصادي.

رابعا: أهداف البنوك الإسلامية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

هناك مجموعة من الأهداف تحققها البنوك الإسلامية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وهي التي من خلالها تدعم العلاقة بين البنوك الإسلامية والتنمية والتي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:[14]

1- الهدف التنموي:

تساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث تتماشى معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم و العدالة و الاستمرار من خلال:

-السعي لجذب رأس المال الإسلامي وزيادة الاعتماد الجماعي على الذات بين الدول الإسلامية؛

-العمل على إعادة التوظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الاكتفاء – الذاتي له من السلع و الخدمات الأساسية التي يتم إنتاجها؛

-العمل على ترويج المشروعات الاستثمارية في كافة الأنشطة الاقتصادية المشروعة.

2- الهدف الاستثماري:

تتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للبنك الإسلامي فيما يلي:

-تحقيق مستوى توظيف تشغيلي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع ؛

-تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة التي يشرف عليها البنك أو الأخرى "القضاء على الأسواق"

-ترويج المشروعات سواء للبنك أو لحساب الغير ؛

-تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار السعري في أسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول في الأسواق وما يتناسب مع مستوى الدخول؛

-تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يساهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

3- الهدف الاجتماعي:

ويتجلى ذلك من خلال مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تساهم في تحسين توزيع الدخول ومنح القروض الحسنة أو إنشاء المشروعات الاجتماعية وذلك باستخدام عدة وسائل من أهمها:

-العمل على تنمية وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي؛

-محاربة الربا والاحتكار؛

-تحقيق العدالة في توزيع الثروة.

خاتمة:

يتبين من خلال ماتم عرضه أن البنوك الإسلامية هي المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة كما اتضح أن البنوك الإسلامية تقوم على مجموعة من الأسس والركائز وتتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها من البنوك الربوية الأخرى، لا من الناحية النظرية فقط بل حتى من الناحية العملية، حيث نلاحظ في الآونة الأخيرة ما يعرف بظاهرة المصارف الإسلامية وانتشارها والتي تعتبر من أهم التطبيقات العملية المبادئ وذلك من خلال تعبئة الموارد الاقتصاد الإسلامي، فهي تمثل الركيزة الأساسية للنشاط المالي والمصرفي في المالية المتواجدة لدى الأفراد ومحاربة الاكتناز عن طريق توظيف هذه الموارد في المشاريع التنموية المختلفة وفقا لصيغ متنوعة للبنك الإسلامي، التي تتوافق وقواعد الشريعة الإسلامية، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للأفراد.

الاقتراحات:

حتى تحقق البنوك الإسلامية أهدافها وتصل إلى تطلعاتها عليها ب:

- تكوين وتأهيل كوادر بشرية قادرة على تطوير وتحسين أداء البنوك الإسلامية مستقبلا وذلك بإجراء دراسات وبحوث تساهم في إيجاد صيغ شرعية مع التغيرات والتطورات السريعة في المعاملات؛

- ضرورة مراعاة خصوصية العمل المصرفي الإسلامي سواء من ناحية التشريعات والقوانين الخاصة بالنظام المصرفي؛

- محاولة الاندماج ولتكامل بين المصارف الإسلامية وغيرها من المصارف الراغبة في القيام بأعمال وفقا للشريعة الإسلامية باعتباره أصبح ضرورة لابد منها؛

- ضرورة الاهتمام بالدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية وتوسيع اهتمامها إلى المجالات التعليمية والصحية ونشر الوعي الإسلامي.

---

[1] عادل عبد الفضيل عيد، **الربح و الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 398.

[2] محمود حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001، ص 90.

[3] محمد عبد الحميد الشوارين، **إدارة المخاطر الائتماني**، منشأة المصارف، مصر، 2002، ص 52.

[4] عد إلى :

- محسن أحمد الخضري، **البنوك الإسلامية**، أيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط3، 1999، ص 32.

- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 96.

5 عدإلى:

- عبد لغفار حنفي، **إدارة المصارف والسياسات المصرفية**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 66.

- سراج الدين عثمان مصطفى، **خصوصية العمل المصرفي الإسلامي**، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 299، أكتوبر، 2005، ص 52.

- حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية** ،مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 310، سبتمبر، 2006، ص 34.

[6] محسن أحمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص ص 61- 62.

[7] رمضان حافظ عبد الرحمان، **البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين**، دار السلام، مصر، 2005، ص 122.

[8] المرجع نفسه، ص 156.

[9] المرجع نفسه، ص 157.

10 عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص 11- 12.

11 باتر محمد علي، **مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 140.

[12] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية**، (د، د، ن)، مصر، 2000، ص 51.

[13] رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 1991، ص 13.

[14] عد إلى: - حسن سري، **الاقتصاد الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص 292.

- رشيد صالح عبد الفتاح، **البنوك الشاملة**، دار النهضة العربية، لبنان، 2000، ص 208.

- صالح حميد العلي، **المصارف المالية والمعاملات المصرفية**(د، د، ن) لبنان، 2005، ص 29 .

- عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 76.